مقاربة النوع الاجتماعي في علاقتها بالمجتمع المدني.

مفهوم مقاربة النوع الاجتماعي.

- هي مقاربة تهتم بالأدوار و العلاقات و المسؤوليات، هذه العلاقات التي تحدد الوصول إلى الموارد و الفرص و التمتع بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية، و الوصول إلى مراكز القرار و القدرة على التفاوض.
- هي مقاربة تتغير حسب الزمان و المكان و حسب الإطار الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي و السياسي.

الفرق بين ما هو بيولوجي و ما هو ثقافي اجتماعي.

- هي مقاربة توضح الفرق بين ما هو بيولوجي و ما هو اجتماعي من حيث:

١- أن المعطى البيولوجي هو الاختلافات الفزيولوجية بين الرجل و المرأة، و هو خصائص ثابتة للنساء و الرجال نولد بها.

و تنحصر وظيفتها في إعادة إنتاج النوع.

٢- أن المعطى الاجتماعي يحدد العلاقات بين الرجال و النساء و كيفية تشكيل تلك العلاقات، و هي اختلافات مجتمعية يتحكم فيها المجتمع، و يحدد أدوار الرجال و النساء.

تجربة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب في الموضوع.

- هي جمعية نسائية حقوقية مستقلة، أسست سنة ١٩٨٥ ، تعمل على النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء.
- تعمل الجمعية على ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان و المساواة بين الجنسين، إذ تعتبر أن المساواة ليست حق فقط بل هي شرط أساسي لتحقيق تنمية مستدامة، تكافؤ الفرص، المشاركة الفعالة، و المواطنة الكاملة،
- عملت الجمعية ولا زالت في إطار الحركة النسائية المغربية على إبراز التفاوتات و الإقصاء الذي تعاني منه النساء.
- تعمل الجمعية على جعل القضايا النسائية و حقوقهن في صلب البرامج الحكومية من خلال القوانين و السياسات العمومية.

- للجمعية تجربة مهمة في مجال الترافع حول حقوق النساء حيث استطاعت أن تكون من ضمن القوى الاقتراحية فيما يتعلق بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي بشكل عرضاني في كل السياسات العمومية و في القوانين.
- تعتبر الجمعية من أول المؤسسات التي طالبت بتقعيد و مأسسة النوع الاجتماعي.

المراحل التي قطعتها الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب في الاشتغال على مقاربة النوع الاجتماعي.

- سنة ١٩٩٢ طرح موضوع الجندرة في المؤتمرات.
- سنة ٢٠٠١ بدأت الجمعية الاشتغال على الميزانية التشاركية باعتبارها وسيلة لإدماج مبادئ الحكامة و القضاء على التفاوتات.
- سنة ٢٠٠٤ اشتغلت الجمعية على الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي باعتبارها أداة لمحاربة الإقصاء و التهميش و اللامساواة.
- سنة ٢٠٠٦ ساهمت في تأسيس تحالف من اجل ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي، هذا التحالف الذي قام بحملات ترافعية في اتجاه أصحاب القرار من أجل الدفع في اتجاه إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بشكل عرضاني في السياسات العمومية بتبنيها لمؤشرات الأثر و ليس مؤشرات الوسائل.

استطاع هذا الترافع إلى خلق خلايا للنوع في الوزارات.

مراحل اشتغال الجمعية في الاشتغال على المشاركة السياسية للنساء.

- سنة ١٩٩٢ خلقت الجمعية لجنة وطنية من أجل المشاركة السياسية للنساء تحت شعار النساء و السياسة.
- سنة ١٩٩٧ خلقت مركز تكوين القيادات النسائية و ترافعت من أجل رفع نسبة تواجد النساء في المجالس المنتخبة إلى ٢٠ % .
- سنة ٢٠٠٦ ساهمت في خلق الحركة من أجل ثلث المقاعد المنتخبة للنساء...في أفق المناصفة،
- سنة ٢٠١١ أصبح اسم الحركة، الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة.
- سنة ٢٠١١ رفعت الجمعية مذكرة مطلبية على إثر التعديل الدستور، هذا التعديل الذي نص على المساواة و المناصفة و مناهضة كل أشكال التمييز و هو مطلب جميع القوى الديمقراطية بالمغرب و على رأسها الحركة النسائية.

- سنة سنة ٢٠١١ تم الترافع على تحقيق المناصفة في مجلس النواب، لم تتحقق المناصفة لكن ارتفعت النسبة إلى ١٧% عوض ١٠% سنة ٢٠٠٧.
- ٢٠١٥ قادت الجمعية في إطار الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة حملة ترافعية من أجل رفع نسبة تواجد النساء في الجماعات الترابية (الجماعة، الجهة، الإقليم و العمالة)، تم تحقيق نسبة ٣٧ % في الجهات، و ٢١ % في الجماعات.
- رفع نسبة تواجد النساء في الغرفة الثانية للبرلمان إلى ١٤ %

- لا تشتغل الجمعية فقط على الحقوق السياسية و المدنية بل تشغل على كل ما يتعلق بالحقوق الإنسانية للنساء بما فيها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.
- تشتغل أيضا من خلال مكاتبها على محاربة العنف ضد النساء، و العنف المؤسساتي.
- تشتغل على وصول النساء إلى مراكز القرار و إلى المناصب الإدارية العليا.
- تشتغل على إبراز القيادات النسائية في جميع المجالات.

التجربة المغربية

السياق

اختار المغرب المضي في اتجاه إقرار دولة الحق و القانون و الانتقال الديمقراطي، و في إطار ذلك تدخل مسألة القضية النسائية، من خلال المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية و على وجه الخصوص:

- المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة و البروتوكول الاختياري التابع لها.
- المصادقة على العهدين الدوليين.

ومن خلال القوانين و السياسات الوطنية على سبيل المثال:

- تغيير مدونة الأسرة.
- تغيير قانون الجنسية.
- تغيير القانون الجنائي
- أقر دستور ٢٠١١ مبدأي المناصفة و المساواة، و خلق هيأة لتحقيق ذلك، و نص على مكافحة كل أشكال التميز.
- تضمين نسب مخصصة للنساء في القوانين المؤطرة للانتخابات.

- كل ما تم تحقيقه لم يأتي عبثا، بل جاء نتيجة نضالات طويلة لكل القوى الديمقراطية و على رأسها الحركة النسائية، التي طالبت بترسيخ حقوق الإنسان بشكل عام و حقوق النساء بشكل خاص.
- كل ما تم تحقيقه للآن يسجل تطور في مسألة النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء، غير أنها يظل تطورا بطيئا و لا يرقى لمستوى طموحات و مطالب النساء المغربيات.

في ظل السياق الحالي نرى أنه هناك ثلاث سيناريوهات لمستقبل الحقوق الإنسانية للنساء:

- رغم تواجد مكتسبات مهمة يجب مواصلة الطريق و الاشتغال على تحقيق المساواة الكاملة بين النساء و الرجال.
- يجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية جرئية لإقرار المساواة.
- الخوف من التراجعات و ضرب المكتسبات المحققة، بفعل تنامي المد المحافظ و بفعل الثقافة الذكورية المترسخة في المجتمع.

دور المجتمع المدني

- يعتبر المجتمع المدني مكون أساسي في المجتمع، حيث يعتبر قوة اقتراحية مؤثرة سواء على المستوى السياسي أو على مستوى الرأي العام.
- كما يعتبر المجتمع المدني فاعل أساسي في التأطير.
- اكتسب المجتمع المدني قوة من خلال الانتفاضات التي عرفتها المنطقة العربية المطالبة بالتغيير في بعض المجتمعات، حيث كان المجتمع المدني حاضر في هذه الانتفاضات بقوة.

- المجتمع المدني فاعل أساسي في تحقيق التغيير الديمقراطي، و لن يتسنى له ذلك إلى إذا كان مستقلا و مسؤولا، قادرا على تشكيل قوة فاعلة و مؤثرة للدفاع على مبادئ الحكامة و العدالة الاجتماعية و التنمية.
- يجب تقوية قدرات المجتمع المدني من اجل تحقيق التغيير، و إرساء مؤسسات فاعلة قادرة على تحقيق التنمية و الديمقراطية و المساواة في جميع المجالات.
- يجب توفير الموارد المالية و التقنية لضمان استمرارية فعالية المجتمع المدني.

- للإشارة هناك إحصائيات تقول بأنه في البلدان النامية هناك ٥٠ % من الساكنة أقل من ٢٥ سنة، و في العالم هناك ٢٠ %ما بين ١٥ و ٢٤ سنة، أي في سنة ٢٠٣٥ سيصل عدد الشباب إلى مليار و نصف ستكون فيه نسبة ٤٠% من البطالة و ستمس النساء أكثر من الرجال.
- و بالتالي فالسنوات القادمة تمثل فصرة للمجتمع المدني لكي يساهم في الحكامة و التنمية و تحقيق حياة أفضل للأجيال القادمة، و خاصة فيما يخص أهداف التنمية لما بعد ٢٠١٥